

عنوان البرنامج: النحو العربي
الوحدة الثالثة: الابتداء والإخبار
الدرس الرابع: الرتبة والحذف في المبتدأ والخبر
اسم المحاضر: الدكتور عبد الرحمن بودرع

الرتبة والحذف في المبتدأ والخبر

الحديث عن الرتبة في باب الابتداء والخبر حديث عن التقديم والتأخير، والأصل في الخبر أن يؤخر والأصل في المبتدأ أن يتقدم لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، ولكن يجوز تقديم الخبر إذا ارتفع اللبس وتحققت الفائدة، فيستحق الخبر التقديم كما استحق الوصف التقديم على الموصوف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، فتقول «قائم أحمد، وقائم أبوه أحمد، وأبوه منطلق أحمد، وفي الدار أحمد، وعندك محمد».

ولذلك قال ابن مالك في جواز تقديم الخبر:

والأصل ففي الأخبار أن تؤخرا /// وجوزوا التقديم إذا لا ضرا

فتقول: «قائم أحمد» ومنه قولهم: «مشنوء من يشنؤك» فمن: مبتدأ ومشنوء: خبر مقدم، و«قام أبوه أحمد» ومنه قول الشاعر:

قد ثكلت أمه من كنت واحده /// وبات منتشبا في برثن الأسد

ف«من كنت واحده» مبتدأ مؤخر، و «قد ثكلت أمه»: خبر مقدم، وكذلك: أبوه منطلق أحمد،

ولكن قد يمتنع تقديم الخبر إذا استوى والمبتدأ في التعريف والتنكير ولا دليل عليهما، وفي ذلك

قال ابن مالك:

فأمعه حين يستوي الجزآن /// عرفاً، ونكراً، عادمي بيان

كَذَا إِذَا مَا الْفَعْلُ كَانَ الْخَبْرَ، /// أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

أَوْ كَانَ مَسْنَدًا: لِذِي لَامِ ابْتِدَاءٍ /// أَوْ لِأَزْمِ الصِّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا

ينقسم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - إلى ثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ولزوم الرتبة الأصليّة، وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

فأشار بهذه الابيات إلى الخبر الذي يَجِبُ تأخيره، وذلك في خمسة مواضع:

1. الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مُبَيَّنَّ للمبتدأ من الخبر، نحو «أحمدُ أخوك، وأفضلُ من زيد أفضلُ من عمرو»، ولا يجوزُ تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدمته فقلت «أخوك أحمد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكان المقدمُ مبتدأ.

2. والثاني: أن يكونَ الخبرُ فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو «أحمدُ قام» فقام وفاعله المقدر خبر عن أحمد، ولا يجوز التقديم، فلا يقال «قام أحمد» على أن يكون «أحمد» مبتدأ مؤخرًا، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون «زيد» فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهر - نحو «أحمدُ قام أبوه» - جاز التقديم، فتقول «قام أبوه أحمد»، وكذلك يجوز التقديم إذا رَفَعَ الفعلُ ضميراً بارزاً، نحو «الأحمدانِ قاما» فيجوز أن تقدم الخبر فتقول «قاما الأحمدان» ويكون «الأحمدان» مبتدأ مؤخرًا، و «قاما» خبراً مقدماً، وإن مَنَعَ ذلكَ قومٌ.

فقولُ المصنف: «كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرُ» يقتضي وجوبَ تأخير الخبرِ الفعلي إذا رَفَعَ الفعلُ ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم.

3. الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإنما، نحو «إنما أحمدُ قائمٌ» أو بإلا، نحو «ما أحمدُ إلا قائمٌ» فلا يجوز تقديم «قائمٌ» على «أحمد» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً، كقول الشاعر:

فيارب هل إلا بك النصرُ يُرتجى /// عليهم؟ وهل إلا عليك المعولُ؟

الأصل «وهل المعول إلا عليك» فقدم الخبر.

4. الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأٍ قد دخلت عليه لام الابتداء، نحو «لأحمدُ قائمٌ»، فلا يجوز تقديم الخبر. على اللام، فلا تقول: «قائمٌ لزيد» لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

خالي لأنت، ومَنْ جَرِيْرٌ خاله /// يَنَلُ العلاءَ ويكرِمُ الأحوالا

ف «لأنت» مبتدأ مؤخر و«خالي» خبر مقدم..

فإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط: إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «أحمدُ قام أخوه» وقد يكون الضمير مقدرا، نحو «السَّكَّرُ قطعَتان بدرهم» التقدير: قطعَتان منه بدرهم، أو إشارةً إلى المبتدأ، كقوله تعالى: (ولباسُ التقوى ذلك خير) أو تكراراً للمبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفتيح كقوله تعالى: (الحاقة ما الحاقة) و (القارعة ما القارعة)، وقد يُستعمل في غيرها، أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو «أحمد نعم الرجل».

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، فكونها هي المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، كقولك: «نظقي الله حسبي»، فنظقي: مبتدأ [أول]، والاسم الكريم: مبتدأ ثان، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرابط، لأن قولك «الله حسبي» هو معنى «نظقي» وكذلك «قولي لا إله إلا الله».